الإعرابية فأضعفها إلى بناء أو إلى منع الصرف على الأقلّ. وتكون علّة الإعراب على هذا الفرض القوة الذاتية (كما في الاسم) أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع) وعلّة البناء الضعف الذاتي [1].

وبمقتضى هذا التأويل كان قول القدامى بإعراب الفعل المضارع نتيجة من نتائج تأثرهم بفلسفة أفلاطون في الموجودات [2].

وقد استدل أيوب أيضا على تهافت نظرية الإعراب والبناء وعدم مطابقتها للواقع اللّغوي بالمضارع المرفوع، والمجزوم الداخلة عليهما نون التوكيد. فقد اعتبرهما النحاة: معربين إعرابين مختلفين رغم تماثلهما في اللّفظ وعدم تغيّر أواخرهما رغم تغير التراكيب [3].

- الحجة الثانية: وتقوم على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها. وتطبيقا لهذا يقول القدامى إن الاسم يحتاج للعلامات الإعرابية لتحديد معناه، والمقصود بمعناه التمييز بين الفاعلية والمفعولية. أمّا في الفعل فقد مثل لدلالة الإعراب على المعاني بالشاهدين التاليين:

- لا تأكل السمك وتشرب اللّبن بجزم فعل تشرب.

وبيّن أن جزم فعل تشرب في الشاهد الأوّل يجعل شرب اللّبن داخلا في حيّز النهي أمّا الرفع فإنه يخرج فعل تشرب من حيز النهي. ويكون المعنى لا تأكل كل السّمك وأنت تشرب اللّبن. وأضاف فيما يشبه الحوصلة لموقف القدماء استعدادا لنقدهم ما يلي:

«وإذا صحّ أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سببا في الإعراب فإن عدم الحاجة إليها تكون سببا في البناء، والحرف والفعل الماضي، وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب لأن معانيها تتميّز دون حاجة إليها» [4].

---

1 دراسات نقدية في النحو العربي ص 29 - 30.

2 المرجع نفسه ص 10.

3 المرجع نفسه ص 27 - 28.

4 المرجع نفسه ص 31.